نحو النص وتماسكه والسبق العربي

The grammatical of the text, its cohesion, and the Arabic precedence

الباحث/ أ. أحمد علي قديمي آل قديمي: باحث في مرحلة الدكتوراه، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Mr. Ahmed Ali Qadimi Al Qadimi: PhD researcher, Department of Linguistics, College of Arabic Language and Literature, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: Abhathna11@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i10.678

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نحو النص والتماسك النصي والسبق العربي، وبيان أن النص هو أعلى وحدة لغوية وأشدها، ومن ثم فقد عبر عنه بوجراند بأنه حدث تواصلي ولابد أن تتوافر فيه سبعة معايير للنصية وهي: السبك أو ما يسمى بالربط النحوي، والحبك وهو التماسك الدلالي، والقصد وهو الهدف من إنشاء النص، والقبول أو المقبولية، والإخبارية أو الإعلام، والمقامية وهي التي تتعلق بمناسبة النص للموقف، والتناص. وقد تعددت التعريفات نحو (مصطلح النص) وذلك بسبب أنه قد تبنته العديد من العلوم مثل علم اللغة والأدب، وعلم الاجتماع، وعلم الطب وغير ذلك من العلوم، بالإضافة إلى تعدد المدارس اللسانية واختلاف مناهجها قد أسهم في تنوع العديد من تعريفات النص، وكان من الصعب أن تتبنى هذه المدارس تعريفًا واحداً للنص. وأيضًا بيان أن التماسك النصي هو الذي يجمع بين العلاقات الشكلية والدلالية، وبيان أهميته الكبيرة في التعرف على ما هو نص، والربط بين الجمل المتباعدة زمنيًا، فهو تعلق العناصر النصية بعضها ببعض، بواسطة علاقات دلالية أو أدوات شكلية تساعد على الربط بين عناصر النص الداخلية من جهة والبيئة المحيطة به من جهة أخرى ليصل في النهاية إلى رسالة يتلقاها المتلق فيفهمها ويتفاعل معها إيجابًا وسلبًا. إن مسألة الترابط النصي أول من أدركها هم القدماء العرب في تراثهم، وأدركوا وجوه نظم القرآن الكريم، واتساق تراكيبه، ومناسبة خواتيم سوره لمطالعها، فالموروث اللغوي والنحوي والبلاغي بما يشتمل عليه من مفاهيم وقواعد تعد الأساس الفعلي والبداية الحقيقية لما يعرف اليوم بنحو النص.

الكلمات المفتاحية: نحو النص – التماسك النصي – نحو النص والتراث العربي

Abstract:

This study aims at identifying the syntax of the text, textual coherence, and Arabic precedence, and to demonstrate that the text is the highest and most powerful linguistic unit. Hence, Beaugrande expressed it as a communicative event in which seven standards of textuality must be met: grammatical coherence, semantic coherence, intent, which is the goal of creating the text, acceptance or acceptability, informativeness or information, pragmatics, which concerns the appropriateness of the text to the situation, and intertextuality. There have been many definitions of (the text term) because it has been adopted by many sciences, such as linguistics, literature, sociology, medical science, and other sciences. In

addition to the multiple linguistic schools and their different approaches. This has contributed to the diversity of many definitions of text, and it was difficult for these schools to adopt a single definition of text. Also, to show that textual coherence is what combines formal and semantic relationships, and to explain its great importance in identifying what is text, and linking in time between isolated sentences. It is the attachment of textual elements to each other, using semantic relationships or formal tools that help connect the internal elements of the text on the one hand and the environment surrounding it on the other hand, to ultimately reach a message that the recipient receives, understands, and interacts with it both positively and negatively. The issue of textual coherence was first realized by the ancient Arabs in their heritage. They realized the aspects of the Holy Qur'an's systems, the consistency of the syntax, and the appropriateness of the endings of the Holy Qur'an's surahs to their beginning. The linguistic, grammatical and rhetorical heritage, including the concepts and rules it contains, is the actual basis and the true beginning of what is known today as text grammar.

Keywords: text grammar – textual coherence – text grammar and Arabic heritage.

المقدمة:

إن الدراسات اللسانية الحديثة باتت تتوغل في أعماق النص، وتأخذ بعدًا عميقًا في التحليل من أجل تحقيق الرغبة في الانطلاق إلى فناء أوسع للتركيب النصي، ومحاولة الوصول إلى منهج شامل. إن نحو النص من المفاهيم الجديدة التي بدأ استعمالها في اللغة العربية، وقد شهدت أواخر الستينيات وأول السبعينيات تطورًا ملحوظًا في ميدان الدرس اللساني الحديث نتج عنه ما يعرف بعلم النص، وكان العالم هاريس هو من ظهرت على يديه إرهاصات هذا العلم الذي يعد الأب الحقيقي لعلم اللغة التحويلي والتوليدي، وتطورت هذه الإرهاصات في السبعينيات على يد العالم الهولندي فانديك الذي دعا إلى أهمية أن يشمل الوصف النحوي لتلك العلاقات، وما يطرأ عليها من تطورات في المستوى السطحي فقط، وفي الثمانينيات رسخت قواعد هذه العلم وثبتت مضامينه على يد العالم الأمريكي روبرت دي بوجراند وذلك بعد وضع سبعة معايير يجب أن تكون مجتمعة في النص ليكون نصًا،

وهي (السبك – الحبك – القصدية – التقبلية – الإعلامية – المقامية – التناص). وعلم اللغة النصي متأصل في الفكر العربي، وله جذور في تراثنا، فإذا نظرنا إلى النص القرآني أعلى وحدة لغوية امتازت بالتماسك والانسجام الدالين على الإعجاز، حيث إن علماء العربية وعلماء التفسير أولوه عنايتهم في دراسة إعجازه وبيانه، ولذلك سبقوا الغرب والمحدثين بمئات السنين فيما يعرف بنظرية التلقي، وغير ذلك بما يعرف بمعيار القصدية، وأدركوا أن منتج النص لا بد أن يكون كلامه مفهومًا ومعلومًا لدى المتلقي، ولذلك لا بد أن ينتج كلامه وفق الشروط السليمة للكلام السليم.

مشكلة الدراسة:

إذا تطرقنا إلى نحو الجملة في بيانه للعلاقة النحوية والدلالية نجده لا يهتم بالعلاقة بين شكل الجملة ومضمونها، ولا يبحث عن البلاغة وأثرها في السامع، أما نحو النص فكان جامعًا وشاملًا لكل هذه القضايا مثل علاقات التماسك النحوي النصي، والتراكيب المحورية، وأبنية التقابل والتطابق وغيرها من الظواهر التي تخرج عن إطار الجملة المفردة، بالإضافة إلى أن التماسك النصي له أهمية بالغة في نحو النص؛ لأنه يتعامل مع النص على أنه بنية كلية فيقوم بتحليل الخواص التي أسهمت في تماسكه.

إن مهام نحو النص لا تقتصر على تنظيم الحقائق اللغوية فحسب، ولا تقف عند المستويات اللغوية والصوتية والدلالية والصرفية عن طريق وصف ظواهر كل مستوى وتحليله، وإنما إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد اتجهت مهام نحو النص إلى الاهتمام بالاتصال اللغوي وأطرافه، وخواصه وآثاره وشروطه وقواعده، وأوجه التأثير التي تحققها الأشكال النصية في المتلقي، وصور التلقي وأنواع التلقين، وأشكال التفاعل ومستويات الاستخدام، فهو يهدف إلى صياغة نصية عامة تشكل الأساس لوصف شامل للأشكال النصية المتباينة وعلاقاتها المتبادلة، كما يسهم في توضيح السمات والخواص الفردية، ومستويات اللغة وأنواع السياقات، ودرجات الربط النحوي والترابط الدلالي، وتحليل الخواص المعرفية العامة، وأيضًا يقدم تفسيرًا مقنعًا للكثير من الظواهر التي توصف بالشذوذ في قواعد اللغة، ويعين على تفسيرها تفسيرًا مقنعًا، فهو ينظر إلى النص بشكل كلي، فلا خلاف أن هذه الدراسة أوضحت أن وظيفة النحوي هي ضبط ألسنة المتكلمين بما نطقت به العرب في عصور الفصاحة، وتعريفهم بالضبط الصحيح للقرآن الكريم والحديث الشريف، وغير ذلك من النصوص العربية الفصيحة.

ومن خلال مشكلة الدراسة يتبين لنا السؤال الرئيسي:

ما الهدف من دراسة نحو النص؟ وما الفرق بينه وبين نحو الجملة؟ وهل دراسة علم النص دعت إلى إهمال دراسة الجملة وتجاوزها؟

أسئلة الدراسة:

- ما هو النص، وما هي المعايير النصية التي تتوافر في النص ليكون نصًا؟
- ما هو الباعث الأساسي على هذه الدراسات اللسانية؟
- ما هو التماسك النصي، وكيف تتحقق الوحدة النصية؟
- كيف عرف العرب ممارسة الدراسة النصية؟ وهل كان لهم السبق في هذه الدراسة حتى استفاد الغرب من تراثهم؟
- هل ما قدمه العلماء العرب يمثل إرهاصًا لنحو النص؟

أهداف الدراسة

- التعرف على كيفية تحليل النصوص وفهمها وتصنيفها في صورة دقيقة.
- التعرف على المعايير المهمة لنحو النص وهي السبك والحبك والتناسق، وصور الترابط والانسجام للمفاهيم والمعاني.
- دراسة النصوص اللغوية ضمن اتجاه نقدي معاصر يتم بتجاوز تخطي الحدود المعيارية لنحو الجملة، وتجاوز طرق التحليل التقليدية، وحفظ النص من التجزؤ، وتطوير العادات المتبعة للقراءة.
- تحليل النصوص اللغوية بطريقة تقوم على التفاعل والترابط بين المبدع والمتلقي، ومراعاة الترابط والتفاعل بين مضمون النص من جهة، ودلالاته المتنوعة من جهة أخرى.
- التعرف على أصالة هذه الظاهرة، واهتمام العرب بها، وكيف استفاد الغرب من الموروث العربي الأصيل.
- تسليط الضوء على الجهود التي بذلها علماء العربية القدامى في تأسيس هذه الظاهرة، وكيف سبقوا الغرب في دراستهم.

أسباب اختيار الموضوع

- الكشف عن الكثير من المسائل والقضايا الغامضة عن طريق علم اللغة النصي الذي يتسم بتشعبه، وكثرة مفاهيمه وتصوراته ومناهجه.
- دراسة هذا العلم دراسة مستفيضة من أجل سهولة التعامل مع عناصر النص التي تشكل أساس التحليل والوصف، وتحقيق التماسك الشكلي والمعنوي بين سلسلة من الجمل.
- الكشف عن كيفية ارتباط عناصر النص بعضها ببعض ارتباطًا كليًا، لأن الترابط الحاصل بين الجمل المتجاورة في بنية نصية واحدة يسهم في تفسير التراكيب النصية وفهم الجمل.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي فرضته طبيعة الموضوع من خلال تتبع ظاهرة التماسك النصي، ووصف طبيعة الوسائل التي عملت على تحقيق هذه الظاهرة، فهذا المنهج هو الأنسب لهذا النوع من هذه الدراسة التي تقوم على التحليل والوصف والاستقراء للجانب النظري والتطبيقي للدراسة، كما اعتمدت أيضًا على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى نحو النص من حيث التأسيس **والأصالة**، وأن الموروث اللغوي والنحوي والبلاغي بما يحويه من مفاهيم وقواعد تعد الأساس الفعلي والبداية الحقيقية لما يعرف اليوم بنحو النص، كما أن نحاتنا كانوا يضعون في حسبانهم المتلقي، إيمانًا منهم بأن المتلقي هو طرف مهم في العملية النصية، فلم تكن عنايتهم مقصورة على الجانب التركيبي للجمل فحسب، بل أولوا الجانب التداولي أهمية بالغة، ولذلك سبقوا الغرب والمحدثين بمئات السنين فيما يعرف بنظرية التلقي.

المبحث الأول: ماهية نحو النص في الدرس اللساني الحديث.

نحو النص:

لقد دعت الحاجة إلى إيجاد تفسير وتعليل لكثير من النصوص والظواهر اللغوية وتحليلها في صورة دقيقة وشاملة ومقارنة النصوص بعضها ببعض، وكل ذلك لم يعد ممكنًا في إطار الجملة، فقد أصبحت الجملة قاصرة على فعل كل ذلك، فكان لزامًا وجود البديل الذي يتسنى لنا في إطاره دراسة مختلف الأبعاد اللغوية، فظهر ما يعرف بنحو النص، وهو فرع جديد من فروع علم اللغة يهتم بدراسة النص بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى[1].

تشير المصادر اللسانية إلى أن الاتجاه النصي قد فرض وجوده فعليًا في الخمسينيات من القرن الماضي (1952م)، حين نشر (زليج هاريس) دراستين مستقلتين يحث فيهما على ضرورة تجاوز دراسة الجملة، بعد أن أشار إلى وجود مشكلتين قد وقعت فيهما اللسانيات النصية، حيث تكمن المشكلة الأولى في[2]:

قصر الدراسة على العلاقات بين الجملة الواحدة ولم تتعداها إلى العلاقات بين الجمل، ذلك أن اللسانيات النصية قد توقفت في دراستها عند حد الجملة على أساس أنها وحدة التحليل الكبرى، فهذا (بولمفيد) مثلًا لا يرى في النص سوى أنها مظهرًا من مظاهر استعمال اللغة، غير قابل للتحديد، وأن الجملة هي أكبر وحدة يمكن أن يطالها الوصف والتحليل.

1) الإبراهيمي، خولة طالب، 2006م، مبادئ في اللسانيات، ط2، الجزائر – دار القصبة للنشر ص167.

2) الفقي، صبحي إبراهيم، (1431هـ– 2000م) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1/ 23.

وتكمن الثانية في فصل اللغة عن الموقف الاجتماعي، ومن ثم دعا (هاريس) إلى تجاوز هاتين المشكلتين وإلى ضرورة الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي ودراسة العلاقات بين الجمل، ولكن محاولة هاريس لم تؤت أكلها، فبحسب بعض النقاد أن الأدوات التي جاء بها هي نفسها التي تحلل بها الجملة، فقد اعتمد على نقل مبادئ اللسانيات البنيوية المتصلة بالتقطيع والتوزيع والتصنيف إلى إجرائها على تحليل النصوص، فجاءت نتائجه بلا أهمية[1].

منذ منتصف الستينات ظهر مصطلح (نحو النص) فأخذ يطبق على النصوص الأدبية والقرآنية منذ ظهوره فهو فرع من فروع علم اللغة يذهب إلى أن أعلى وحدة لغوية وأشدها ليست الجملة بل النص، فمن الطبيعي أن يهتم الباحثون بمنهج جديد قد يساعدهم في دراسات استكشافية لكوامن النصوص وجماليتها، "ولما كان علم الأدب لا يهتم سوى بالنصوص الأدبية، وعلم النص يتكئ بصفة خاصة على مجال اللسانيات، بدراسة الملفوظات اللغوية بكليتها والأشكال والأبنية المختصة بها، والتي لا يمكن وصفها بواسطة القواعد اللغوية، من هذه الزاوية فإن علم النص يقترب من الميدان الذي كان مخصصًا للبلاغة، بحيث يرى العلماء أنه الممثل الحديث لها"[2].

وعلى الرغم من دعوة هاريس لتجاوز الجملة، إلا أن الجملة كانت المعلم الرئيس والمنطلق الأساس الذي تطبق عليه كل القواعد والأحكام في نظرية النحو التوليدي التحويلي، ولكن بعضهم يرى أن التحويلية وعلى الرغم من عدم تجاوزها الجملة إلى النص إلا أنها قد فتحت الآفاق أمام اللسانيات النصية في بعض ما توصلت إليه، كمبدأ العمل والربط النحويين اللذين يعملان في مستوى الجملة كما يعملان في مستوى النص على حد سواء[3].

وفي الواقع كان لدعوة هاريس وما بعدها، فعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لنظريته إلا أن المحاولات التي قام بها كان لها الأثر الكبير في توجه اللسانيين إلى النظر فيما وراء الجملة، فتوالت الأعمال الجادة في سبيل إيجاد نظرية شاملة وموسعة للنص، منها ما جاء به هارفج وإيزنبرج وغيرهم، إلا أنه يمكن القول بأن البداية الحقيقية التي شهدت فيها اللسانيات فعليًا انتقالها من الاهتمام بالجملة إلى النص هي في نهاية الستينات، وكان ذلك مع ظهور أعمال بوجراند وفانديك وهاليدي، حيث مثلت أعمالهم دراسة نصية بامتياز، ويعد بعضهم فنديك هو من

ضع تصورًا كاملًا وشاملًا لهذا العلم (نحو النص)، يقول فانديك: "لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية عند حدود وصف الجملة، وأما في علم النص فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمنا نستتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، فإننا نستطيع

1) سلمان، علم لغة النص، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد8، ص148.
2) فضل، صلاح، 1992م، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، عالم المعرفة، ص8.
3) بحيري، علم لغة النص مفاهيم واتجاهات، ط1، ص51، و سلمان، علم لغة النص، مرجع سابق، ص171.

أن نتكلم على قواعد النص"[1]، وينبغي أن نشير هنا إلى أن نحو النص لا يقصي الجملة، فهي كانت ولا تزال المقولة الأساسية في النظرية اللغوية، غير أن الوحدة الأساسية للاتصال هي (النص)، ونحو النص هو ترجمة للمصطلح (text grammar)، ويطلق على هذا العلم تسميات عديدة منها: علم لغة النص، لسانيات النص، علم اللغة النصي... ولسانيات النص تدرس وتهتم بنحو النص وعلم النص، حيث يتداخل مع هذا الأخير علوم كثيرة ومناهج متعددة، كاعتماده على البحوث التجريبية...إلخ ، ونفضل استعمال مصطلح نحو النص؛ لأنه أكثر اقترابًا من تحقيق هدف وتوضيح صور الترابط[2]، إذ أن الأهداف والمهام التي اضطلع بها هذا العلم هو دراسة النص بوصفه الوحدة الكبرى للتحليل من جوانب عدّة، أهمها: الترابط ووسائله، والسياق، والمشاركون، ودور المتلقي، أي الاتصال اللغوي وشروطه وقواعده وآثاره، وأشكال التفاعل ومستويات الاستعمال، وأوجه التأثير...إلخ من أجل وصف النص وتحليله[3]،... ولكن ما النص الذي تسعى اللسانيات اليوم إلى دراسته؟ ما مفهومه؟ وما أبرز ملامحه وسماته؟

مفهوم النص:

النص لغة: بفتح النون وتشديد الصاد من نَصّ ينص نصّاً والجمع نصوص، والنص من الفعل (نصص) ولمادة نصص في المعاجم العربية باشتقاقاتها المختلفة دلالات شتى ومعان متنوعة، ففي لسان العرب وردت بعدة معان أبرزها[4]:

الظهور والرفع أي نص الحديث ينصه نصًا بمعنى رفعه، وكل ما أظهر فقد نص، والنص الإسناد إلى الرئيس الأكبر، وهو أيضا التحريك يقال نصص البعير إذا تحرك ونهض من الأرض، وهو التركيب والترتيب فنصصت المتاع إذا جعلت بعضه فوق بعض ، ونص المتاع إذا جعل بعضها فوق بعض، أي ضمه على بعضه ورتبه، وهو أيضًا منتهى الغاية والكمال والاستواء، قال الأزهري: النص أصله منهى الأشياء ومبلغها، وفي حديث علي رضي الله عنه: إذا بلغ النساء نص الحقاق (أي منتهى الإدراك والبلوغ) فالعصبة أولى، ومن معانيه التحري وطلب المعرفة، فنص الرجل نصًا إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده ويستخرج ما في جعبته.

1) عفيفي، أحمد، نحو النص – اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص33.

2) السابق، ص31.

3) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، 1/ 55، و بحيري، علم لغة النص مفاهيم واتجاهات، ط1، مرجع سابق، ص162.

4) ابن منظور، لسان العرب مادة (نصص) 7/ 98.

وزاد الزبيدي صاحب تاج العروس: النص هو اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره وقيل: نص القرآن والسنة[1].

تلك هي أبرز المعاني اللغوية للنص، وغلبة معنى الوضوح وضم الشيء إلى الشيء والثبات، فنلاحظ حضور هذا المعنى في التعريفات الاصطلاحية، ففي الرفع والظهور إشارة إلى رفع المبدع النص لمتلقيه، وفي الترتيب إشارة إلى ضم الجملة إلى الجملة، وفي التقصي البحث عن أوجه الترابط داخل النص، وفي التحريك إشارة إلى أن النص ديناميكي وفعّال، قابل لتعدد الاحتمال والتأويل أحيانًا، وأحيانًا يكون واضح الدلاة غير قابل للتأويل.

وأما النص اصطلاحًا، فيتداخل مصطلح النص نفسه في العديد من العلوم إذ تشترك العديد من العلوم في تبنيها مصطلح النص، كعلم اللغة والأدب وعلم النفس وعلم الاجتماع والطب وغيرها، كما أن تعدد المدارس اللسانية واختلاف مناهجها وتباين الرؤى والأفكار اللسانية التي ينطلق منها علماء تلك المدارس في تعريفهم أسهم في تنوع وتعدد تعريفات النص، مما صعّب مهمة الاتفاق على تعريف واحد تتبناه كل المدارس، حيث أننا قد "نجد للواحد منهم في المدرسة الواحدة أكثر من تعريف للنص، فرولان بارت تعددت تعريفاته للنص الأدبي بتعدد المراحل النقدية التي مرَّ بها، منذ المرحلة الاجتماعية مرورًا بالبنيوية والسيميائية"[2]

وهذا يسلمنا في الواقع إلى حقيقة مفادها أن النص في مرونة وتجدد دائم وتفاعل مستمر؛ كونه دائم الإنتاج، ومتحرك قابل لكل زمان ومكان، وفاعليته متجددة في ذاتيته[3].

- إذًا كل ما سبق يجعل الوقوف على تعريف واحد للنص مسألة غير منطقية، ولكن ذلك لا يمنع أيضًا "محاولة الوصول إلى تعريف شامل يضم أكبر قدر من الملامح والسمات الفارقة للنص"[4].

ويجدر الإشارة إلى أن علماء النص متفقون جميعًا على أن النص هو (وحدة التحليل الكبرى) وحدة كلية مترابطة الأجزاء وليس مجرد سلسلة متتالية من الجمل المتتابعة، وهناك تعريفات اعتنت بجوانب وأسقطت جوانبًا أخرى، وفيها ما اعتنى بالجانب الشكلي وأهمل الجانب الدلالي، وأخرى اهتمت بالجانب الدلالي، وأخرى جمعت بين الدلالي والشكلي، وأخرى أضافت الجانب التداولي، وهي

1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس مادة (نصص)، تحقيق:عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، بيروت – دار الكتب العلمية. ص93.

2) عزام، محمد، (2001م)، النص الغائب (تجليات التناص في الشعر العربي)، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص14.

3) عياشي، منذر، النص وممارسته وتجلياته، العدد 96، 97، مجلة الفكر العربي المعاصر، ص55.

4) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، مرجع سابق، 1/ 24، و بحيري، علم لغة النص مفاهيم واتجاهات، مرجع سابق، ص130.

جميعًا لا تخرج عن المعايير التي وضعها بعض النقاد وهي[1]: أولها إن النص يكون منطوقًا ومكتوبًا، ثانيها يجب أن يراعي التعريف الجانب الدلالي والتداولي والسياقي، وثالثها عدم تحديد حجم النص فلا عبرة للحجم ومراعاة التماسك في النص، والتواصل بين المنتج والمتلقي.

يعرف (هيمسلف) النص فيقول: "قول لغوي ملفوظ قد يكون محكيًا وقد يكون مكتوبًا، قصيرًا أم طويلًا قديمًا أم حديثًا"[2]

ويعاب على هذا التعريف أنه لا يشير إلى الترابط الذي يعد من المقومات الضرورية للنص، ولا يفصل بين الجملة والنص، ويهمل السياق الذي قيل فيه النص، ويهمل المنتج والمتلقي.

ويعرف هاليداي ورقية حسن النص على أنه: ليس مجرد تتابع متسلسل من الجمل فحسب، بل توجد بينهما علاقات، فالعلاقات هي التي تحكم على مجموعة ما إذا كانت نصّاً أم مجرد جمل متراصة وتصير هذه الجمل كلًا موحدًا، مشكّلة نصّاً، ومتماسكة دلاليًا عندما تقبل كل جملة فيها التفسير والتأويل، وتُعدّ امتدادًا لغيرها من الجمل، ولا عبرة لطوله، فقد يكون النص جملة واحدة، وقد يكون عدّة جمل[3]، ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أن النص عندهما قد يكون جملة واحدة، وقد يكون عدّة جمل، فلا اعتبار للحجم، ويجب أن يكون بين تلك الجمل تماسك وترابط، كما أن كل جملة لا بد أن تكون امتداد لغيرها، بمعنى أن تكون مفسرة لما قبلها وموضحة ما بعدها، وكل جملة فيه معتمدة على غيرها، بحيث أن كل تلك الجمل تكون كلّاً موحدًا تؤدي معنى النص، ومسألة التماسك والترابط بين الجمل في النص بالاتصال أو المساهمة في تأويل السابق منها، فهذا ما نطق به الجرجاني به قبل قرون عند حديثه عن النظم، والتعالق بين الجمل.

والنص قد يكون جملة واحدة أو أحيانًا يكون كلمة واحدة نحو كلمة (قف)، فليس هناك في هذه الحالة ما يشير إلى الحكم على النص بالترابط والتماسك من خلال العلاقات الموجودة بين جملة، فكيف نفرق بين الجملة والنص عندئذ؟

يذكر لنا هاليداي ورقية حسن أن النص يتحقق بواسطة الجمل ولا يتكوّن بها، وهذا ما يفسّر علاقة الجملة بالنص، فهي مجسدة للوحدة الدلالية التي يشكلها النص في موقف اتصالي معيّن، كما أن الجملة تختلف عن النص من حيث النوع، فالنص ليس وحدة نحوية أوسع من الجملة، بل وحدة

1) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق.

2) نوفل، يسري، (2014م)، المعايير النصية في السور القرآنية دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، طنطا، دار النابغة للنشر والتوزيع، ص18.

3) خطابي، محمد، (2006م)، لسانيات النص، ط 2، بيروت، المركز الثقافي العربي، ص13.

دلالية لا من حيث الشكل، بل من حيث المعنى، أي وحدة لها معنى في السياق، كما أن الذي يحكم الجملة هو البنية، في حين الذي يحكم النص هو النسيج[1].

ومما سبق نفهم أن النص وحدة دلالية، فقد يكون كلمة وقد يكون جملة، وقد يكون عدّة جمل، وليست خاصية الترابط والتماسك في النصوص يمكن أن يعول عليها وحدها في الحكم على قولٍ ما بأنه نص من عدمه، بل متى اكتفى قول ما بذاته وكان مكتمل الدلالة صار نصًا، بحيث يصبح النص: هو القول المكتفي بذاته والمكتمل دلاليًا، وما لا يحقق هذا الشرط لا يكون نصًا مهما بلغ طوله[2]، ولا بدّ أن يكون له معنى في سياق، أي مراعَىً فيه الظروف الخارجية، من حدث وزمان ومكان...أي بمعنى وقوعه في اتصال[3].

وفي الجانب المقابل نجد البعض يرى أن مكونات النص هي الأقوال لا الجمل باعتبار أن الجملة وحدة نظامية، أما القول فهو استعمال المتكلم، حيث أصبح النص لديهم لم يعد يظهر على أنه تتابع مترابط من الجمل نحويًا، بل إنه فعل لغوي معقد في موقف تواصلي، ومن ثَمّ فهم يربطون النص بالتواصل، فيعرّفون النص من منظور تداولي استعمالي على أنه "قول لغوي يحاول المتكلم أو الكاتب أن ينشئ للنص علاقة تواصلية معينة مع السامع أو القارئ[4]، بحيث يركز التعريف السابق على وظيفة التبليغ والتواصل، الأمر الذي دفع (برينكر) إلى أن يعيد صياغة تعريف جديد يجمع فيه الجانبين الجانب الشكلي اللغوي والجانب التداولي، بعد أن عرض لتعريفات الباحثين فوجدها تنطلق من أمرين الأول: الأساس اللغوي الذي اعتمد عليه أصحاب التعريفات على مكونات علم الجملة، والثاني: الأساس التواصلي أو التداولي بوصف النص فعلًا تداوليًا ليخلص إلى تعريف النص بأنه: وحدة لغوية تداولية في نفس الوقت[5].

ومن بين التعريفات العديدة والمتنوعة للنص ذلك التعريف الذي قدمه كل من بوجراند وديسلر، وقد لاقى قبولًا واستحسانًا كبيرين من قبل الكثير من علماء النص، إذ يعد تعريفهما من أبرز التعريفات

1) المرجع السابق ص13، و ابن عروس، الاتساق والانسجام في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص205.

2) فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق، ص214، 215.

3) دي بوجراند، وآخرون، (1998م)، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط1، القاهرة، عالم الكتب، ص72.

4) الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ط1، 1/ 89. و برينكر، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ط2، ص31.

5) المرجع السابق، ص31، 32.

التي جمعت العناصر المكونة للنص، سواء العناصر اللغوية الشكلية، أو العناصر السياقية، من منتج ومتلق، أو عناصر تداولية كالحدث والمكان الذي قيل فيه.

فالنص لديهما هو حدث تواصلي يلزم ليكون نصًا أن تتوفر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد منها، وهذه المعايير السبعة هي[1]:

- الاتساق: وهو يُعنى بالعلاقات النحوية والروابط الشكلية الظاهرة على سطح النص، التي ترتبط مع بعضها البعض داخل النص كالإحالة والتكرار والحذف.. وغيرها.
- الانسجام: يهتم بكيفية تآلف مكونات النص فيما بينها، أي العناصر المنطقية كالسببية والعموم والخصوص.. فهو يتجاوز الاتساق على المستوى الخطي ليرصد الاتساق على المستوى الدلالي.
- القصد: يهتم بقصد منشئ النص وموقفه من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصًا متسقًا ومنسجمًا، موضوعًا للتوصل إلى غاية بعينها، فليس من قبيل النص ما نسمعه من كلام السكران، والناسي، والمكره، فإذا لم يتحقق المقصود من النص لم يتحقق النص بمعناه الاصطلاحي.
- المقامية: العوامل التي تجعل النص مناسبًا للموقف الذي قيل فيه، وظروفه المحيطة به، وليس أدل على هذا المعيار من قول البلاغيين قديمًا (لكل مقام مقال).
- القبول: يتعلق هذا المعيار بالدرجة الأولى بموقف المتلقي والمستقبل للنص، ومدى تقبله له وفهمه، فإما أن يندمج معه وينسجم في معانيه ويفهم مقصوده، وإما أن يرفضه ويمجّه كونه غير مستوفي المعايير المطلوبة.
- الإعلامية: بمعنى إمكانية توقع المعلومات الواردة في النص من عدمه.
- التناص: أي بحث علاقة النص بالنصوص الأخرى، أي بالعوامل التي تجعل استخدام النص معتمدًا على ما يقدمه النص[2].

وقد وزع سعد مصلوح هذه المعايير كالآتي:

أ . ما يتصل بالنص في ذاته، وهما معيارا السبك والحبك، ويقابلهما (التماسك والانسجام).

ب . ما يتصل بمستعملي النص سواء أكان المستعمل منتجًا أم متلقيًا وذلك معيارا القصد والقبول.

ج . ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص وتلك المعايير، الإعلام والمقامية والتناص[3].

1) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، 1/ 33.

2) دي بوجراند، وآخرون، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص103.

3) مصلوح، سعد، (1991م)، نحو أجرومية للنص الشعري، العدد2، مجلد 10، مجلة فصول، ص154.

ويشير "دي بوجراند" إلى أن هناك خمسة معايير فقط، يختص بها نحو النص وهي القصد والتناص والمقامية والإعلامية والقبول، ويدعو إلى منهج تكاملي في البحث النصي نظرا للأبعاد الثقافية المختلفة المنبثقة عن تلك المعايير، يقول: "ومن هذه المعايير السبعة معياران تبدو لهما صلة وثيقة بالنص (التماسك والانسجام) و اثنان نفسيان بصورة واضحة (رعاية الموقف و التناص)، أما المعيار الأخير، فهو بحسب التقدير"[1].

التماسك النصي:

يأتي التماسك النصي في اللغة مقابلًا للتفتت والتفكك، وعليه فإنه يعني الترابط، وفي لسان العرب:" المسيك من الأساقي التي تحبس الماء فلا ينضح، وأرض مسيكة لا تنشف الماء لصلابتها"[2]، وفي أساس البلاغة: مسك بمعنى "أمسك الحبل وغيره، وأمسك وتمسك واستمسك وأمسكت عليه ماله: حبسته ... وفلان يتفكك ولا يتماسك وحفر في مسكة من الأرض: في صلابة"[3]

وإجمالًا فقد ورد هذا اللفظ في المعاجم اللغوية دالًا على الصلابة والترابط بين الأجزاء.

وإذا أمكننا أن نعرّف التماسك النصي اصطلاحًا: فهو التلاحم أو الترابط بين عناصر النص السطحية والعميقة، بحيث يجعل من منجز لغوي ما نصًا ملفوظًا أو مخطوطًا، وهذا التلاحم يبدأ من علاقات عناصر الجملة الواحدة القائمة على الإسناد، إلى علاقات الجمل فيما بينها، وهي علاقات تحكمها تنوع الأدوات الشكلية والدلالية، والمشتركة، وتمتد خيوط التلاحم عبر فضاء النص، فتتعالق تعالقًا يجعل من النص بناءً سويًا، وهذا التعالق يشكل شبكة عنكبوتية متداخلة ومتلاحمة تربط بداية النص بنهايته، ونهايته ببدايته، وليس هذا فحسب، بل يمتد ليربط النص بسياقه الاتصالي؛ إذ يشكل السياق ركيزة مهمة في تحديد الرسالة، ومتى عُزِلت العناصر الشكلية عن سياقها، فقد فقدت قيمتها الدلالية، وبالتالي فقدنا النص، ولهذا يرى فيرث "بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية"[4] أي جعلها في سياقات مختلفة.

إن التحولات الكبيرة التي شهدتها العلوم في القرن الماضي في شتى الميادين ومن بينها، اللغة، قد وجهت الأنظار نحو الدراسات اللغوية، التي أخذت بنصيب وافر من اهتمام الباحثين والدارسين؛ لمعرفة مكنونات اللغة، وسبر أغوارها، وكشف أسرارها، فيما يعرف بـ (علم اللغة النصي)، الذي يعد فرعًا من فروع علم اللغة، ويدور مفهومه حول الأشكال اللغوية التي تحكم بناء كل أشكال النص،

1) دي بوجراند، وآخرون، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص106.
2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (مسك) 13/ 108.
3) الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (مسك)، 1/ 445.
4) عمر، علم الدلالة، ص68.

من حيث كونه الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها: التماسك أو الترابط، ووسائله وأنواعه، والإحالة أو المرجعية وأنواعها، والسياق النصي ودور المشاركين في النص (المرسل والمستقبل) في النص سواء كان منطوقًا أو مكتوبًا[1].

يستقي مصطلح (التماسك النصي) مشروعيته من الدراسات المتواترة التي مهدت لميلاده، ومن الدراسات التي وسِمَتْ بالتماسك النصي وهو مصطلح بداياته غربية، وصل إلينا من خلال الترجمة، إلا أنه لا ينفصم عن جذوره العربية، والتماسك ترجمة للكلمة الإنجليزية (cohesion)، وقد تعددت ترجمات هذه الكلمة "فمحمد خطابي يترجمها إلى (الاتّساق) ويترجمها تمّام حسان إلى (السبك)، وتترجمها إلهام أبو غزالة وعلي خليل إلى (التضام)، ويترجمها عبد القادر قنيني إلى (الالتئام) وبسبب من ذلك ينقلها أحمد عفيفي مترجمًا إلى ثلاثة مصطلحات . معطوفة بـ (أو) التنويع . هي: السبك، أو الربط، أو التضام"[2].

يعد التماسك أساس النص وقوامه، ونجد إصرارًا عند أغلب علماء اللغة النصيين على أن وحدة تماسك النص هي القاسم المشترك، فهم يرون أن النص وحدة متكاملة تشدها خاصية التماسك؛ حيث يقوم النظام الكلي للنص على مبدأ هام هو التماسك على مستوياته النحوية والمعجمية والدلالية والتداولية، ولأهمية التماسك؛ فقد نال اهتمامًا من علماء النص، فهم يولونه عناية قصوى، بداية بتوضيح مفهومه ومرورًا ببيان أدواته ووسائله وعوامله وشروطه والسياق المحيط بالنص[3]

"لقد تطورت التعريفات المختلفة على أساس أوجه فهم مختلفة للتماسك النصي"[4]فالنص "يتألف من عدد ما من العناصر، تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتسهم الروابط التركيبية والروابط الزمانية، والروابط الإحالية في تحقيقها، يضاف إلى العلاقات الداخلية علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر، ويؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخلية أو إسقاط أي منها أو إغفال أية علاقة سواء أكانت داخلية أم خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص، ويعني ذلك أن النص بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كلية شاملة"[5]

لقد فرق علماء النص بين مصطلحين هما: (cohesion)،(coherence) حيث استخدم مصطلح (cohesion) للتعبير على الروابط الشكلية في حين نجد أن مصطلح (coherence) يهتم

1) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، 1/ 35.
2) جمعان، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، ط1، ص221.
3) بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992م، ص340، 341.
4) زتسيسلاف، وآخرون، مدخل إلى علم لغة النص، مشكلات بناء النص، ط1، ص54.
5) بحيري، أشكال الربط في القرآن الكريم دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص78.

بالروابط الدلالية الذي يعني "الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم"[1]، ويرى برينكر أن التفريق بين المصطلحين ليس ضروريًا، إذ يمكن أن يكون مضللًا أيضًا، وقد لاحظ منذ البداية الصلة الوثيقة بين أشكال صريحة (مورفولوجية . نحوية) وضمنية (دلالية . إدراكية) للتماسك النصي، ويأتي برينكر بمفهوم شامل للتماسك (coherence) يميز وفق جوانب مختلفة نحويًا وموضوعيًا وبرجماتيًا وصريحًا وضمنيًا إلخ[2]؛ فهو يرى "إن تتابعًا جمليًا متماسكًا أي أنّه مترابط نحويًا ومضمونيًا لا يفي بعد بمعيار النصية، الذي لا يحدث إلا من خلال الوظيفة التواصلية التي تبقي على ذلك التتابع الجملي"[3]فنفهم من ذلك أن التماسك يتحدد على المستويات: المستوى النحوي، والمستوى الدلالي والمعجمي، والمستوى التداولي، فهو يعني العلاقات والأدوات الشكلية والدلالية التي تسهم في الربط بين عناصر النص الداخلية من ناحية أخرى"[4]

التماسك هو "حصيلة اعتبارات معرفية عند المستمعين والقراء، وهو حصيلة تفعيل دلالي ينهض على ترابط بين التصورات والمعارف من حيث هي مركب في المفاهيم وما بينها من علاقات، على معنى أنها شبكة دلالية مختزنة، يتناولها النص غالبًا على مستوى الشكل فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمم الحبك الضروري وينشئه"[5]،

ولكي تتحقق الوحدة النصية لا بد من توافر عناصر لغوية وغير لغوية تسهم مجتمعة في إيجاد نوع من التماسك والانسجام والتوالي بين وحدات النص الجزئية، فالبنية النصية في حقيقة الأمر بنية معقدة ذات أبعاد أفقية وتداخل دلالي متلاحم[6]، "فالترابط الدلالي والسياقي يشكلان خيوطًا تجمع بين عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد، هو ما نطلق عليه مصطلح نص"[7].

التماسك النصي أهم عناصر النص، فهو المعتمد عليه في تحقيق النصية من عدمه، فهو يهتم بالعلاقات بين أجزاء الجملة، والجملة بالجمل الأخرى، وبين جمل النص وفقراته وبين النصوص المكونة لكتاب كالقصائد المكونة لديوان شاعر، ويهتم بالعلاقة بين النصوص المكونة والسياق الخارجي.

1) مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية، العدد 1، 2، مجلد 10، ص159، 160.
2) برينكر، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، مرجع سابق، ص28، و مفتاح، التماسك النصي للاستخدام اللغوي في شعر الخنساء، ط1، ص16.
3) برينكر، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، مرجع سابق ص29.
4) : الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، 1/ 96.
5) العبد، اللغة والإبداع الأدبي، ط2، ص38، 39.
6) بحيري، خواص تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي، ص218.
7) الزناد، نسيج النص، ص12.

"البنية النصية بنية معقدة ذات أبعاد أفقية، وتدرج هرمي تحتاج إلى ذلك الخليط المتكامل من علم النحو وعلم الدلالة والتداولية، الذي اختص علم لغة النص بالقدرة على استيعابه"[1] حيث يمكن لمفسر النص أن يوظف هذا الخليط ليحقق كلية النص، وهكذا "يتجاوز التماسك الكلي البنية السطحية للنصوص، ويتصل بمجمل عالمها الدلالي والشعري، وهو يتجلى في تلك الحالات التي قد يبدو فيها النص مفككًا من السطح، لكننا لا نلبث أن نتبين وراءه بنية عميقة محكمة في تماسكها، تفسر تشاكل الأجزاء وتضمن اتساقها مع تشتتها الخارجي"[2]، وبذا "يكون للتماسك أهمية كبيرة من الوجهة اللسانية، لأنه يعد النص بكامله"[3]

التماسك يتحقق على المستويات النحوية والدلالية والمعجمية والتداولية والصوتية، ولكل وسائله وأدواته، وصولًا إلى كلية النص باعتباره نسيجًا محكمًا يستطيع مستقبلوه إدراك معانيه واستيعاب أفكاره.

يمكننا القول بأن الترابط بين الأجزاء المكونة للنص يحقق للنص استمراريته؛ حيث تتجسد هذه الاستمرارية في الأحداث اللغوية المنطوقة، أو المسموعة، أو المكتوبة، أو المرئية في تعاقبها الزمني، فينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصًا إلا من خلال وسائل التماسك النصي، ما يجعل النص محافظًا على كينونته، واستمراريته.

التماسك النصي من المصطلحات التي ظهرت في إطار لسانيات النص، ويعبّر به عن ذلك الترابط، ومن الصعب تحديد مفهوم عام له؛ وذلك لتداخله مع مجموعة من المصطلحات التي تعبر عنه من قريب أو من بعيد، وتتضح الإشكالية الحقيقية في تعريف العلماء بين مصطلحات تدل على التماسك الشكلي (كالاتساق، والسبك) ومصطلحات تدل على التماسك الدلالي (كالانسجام والحبك) وهناك من يطلق تسمية تجمع بين النوعين (الشكلي والمضموني) فيقولون: التماسك النصي.

ويعد التماسك النصي من المصطلحات التي أفرزها علم اللغة النصي، ومظهرًا من مظاهر النصية التي ركز عليها علماء اللسانيات؛ لكونه يقوم على روابط لغوية وغير لغوية، تتجاوز حدود الربط بين أجزاء الجملة الواحدة إلى الربط بين مجموعة من الجمل، فهو ينطلق من النظرة الكلية للنص من دون الفصل بين أجزائه؛ ليظهر كنسيج واحد وبنية كلية، تقوم على "وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل، واستخدام اللغة"[4]، ذلك أن لسانيات النص تقوم على وصف كيفية تماسك النصوص وتحليلها، اعتمادًا

1) بحيري، علم لغة النص، مرجع سابق، 125.
2) فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق، ص344.
3) ساندیوس، نحو نظرية أسلوبية لسانية، ص146.
4) فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق، ص229.

على مستويات التحليل اللغوي[1]، التي تمكن من فهم أوسع وأعمق لطريقة إنتاج النص، ذلك أن مهام نحو النص " دراسة الخواص التي تؤدي إلى تماسك النص، وتعطي عرضًا للمكونات المنظمة لنماذجه النصية"[2]، التي تكسب النص صفته النصية.

التماسك النصي لا يقف عند حدود البنية السطحية للنص، وإنما يحيط بكل ما يمكن أن يسهم في فك شفرة النص، وبالتالي يصبح كل ما هو على علاقة بالنص عنصرًا من عناصر التماسك النصي، وتظهر وظيفة المتلقي في الكشف عن هذه العناصر المنجزة للنص، وهذه العناصر منها ما ينتشر في فضاء النص، ومنها ما يحيط به، وأمام هذا فإننا لا يمكن أن نفصل هذه العناصر بعضها عن بعض؛ إذ تصبح قراءة النص في ظل ذلك قاصرة عن إدراك القيمة الفعلية له، ومن هنا جاءت لسانيات النص لتقدم للقارئ إمكانات أفضل في التفاعل مع النص، فاهتمت بالمستوى الشكلي، والدلالي، والتداولي.[3]

التماسك أو الالتحام هو المحور الرئيس في الدراسات النصية فقد" أخذت دراسة التماسك حيزًا كبيرًا من اهتمام علماء النص؛ وذلك راجع إلى ما رأوا من أهمية التماسك في إبراز دلالة النص، ومضمونه ومن ثم كان الاهتمام كبيرًا بالتماسك، وأثره في إبراز دلالة النص، وعلاقته بنظم التفكير"[4].

المبحث الثاني: نحو النص والتراث العربي:

لقد أدرك العرب القدماء مسألة الترابط النصي كمفهوم ووعوها وعيًا كبيرًا في تراثهم على اختلاف أنماطه من قرآن كريم، وقصائد شعرية، ورسائل، أما القرآن الكريم فقد أدركوا وجوه نظمه، واتساق تراكيبه، ومناسبة خواتيم سوره لمطالعها، حتى بدا لهم كالكلمة الواحدة، وكان من حرصهم على فهمه وإقامة الحجة على من طعن في نظمه أن تأملوه "سورة سورة، وعشرًا عشرًا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقًا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظامًا والتئامًا وإتقانًا وإحكامًا لم يدع في نفس بليغ منهم...موضع طمع حتى خرست الألسن عن أن تدّعي وتقول"[5] ،وإن الموروث

1) المستويات التي يمكن اعتبارها في نحو النص: الصوتي، والصرفي، والنحوي، التركيبي، والدلالي، والثقافي، ومعانيه، ووظائفه، وأسلوبه، وموضوعه، الصكر، ترويض النص، ص33.

2) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، ص105.

3) الزبيدي، التماسك النصي في شعر بدر شاكر السياب، ص49.

4) صبرة، أثر النعت في تماسك النص القرآني سورة ق نموذجًا، مجلد 7، عدد 14ص 448.

5) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط5، ص32.

اللغوي والنحوي والبلاغي بما يحويه من مفاهيم وقواعد تعد الأساس الفعلي والبداية الحقيقية لما يعرف اليوم بنحو النص[1].

بل إن اللسانيات النصية نفسها في الغرب لم تحدث قطيعة بينها وبين ما سبق من علوم، فهارفج مثلًا يعد البلاغة والأسلوب علمين سابقين مبشرين بعلم لغة النص.[2]

ولا نستبعد أن يكون الغرب استفادوا من تراثنا النفيس في بناء نظرياتهم اللسانية والحقيقة أنه قد اعترف بذلك بعض اللسانيين الغربيين المعتدلين أمثال تشومسكي: من أن اللسانيات الغربية قد أفادت من التراث اللغوي العربي، سواء مباشرة من الاطلاع على كتب التراث، أم غير مباشرة عن طريق الأعمال المترجمة من العربية إلى لغات شتى[3].

وبالنظر إلى كتب التفسير وعلوم القرآن نجد أن عناوين مؤلفاتهم لوحدها تشير إلى المسائل التي تعالج اليوم في إطار النص، خاصة ما يدخل تحت معيار الانسجام، فالعرب لم تعرف ممارسة نصية كما عرفتها وعهدتها مع القرآن الكريم، منطلقين في دراستهم له من أن القرآن كالكلمة الواحدة[4]؛ لذلك يمكن القول: أن الدراسات التي جاءت في رحاب القرآن كانت دراسات نصية خالصة، فقد تناول علماء التفسير القرآن في إطار نصي شامل، بحيث درسوا سر تناسب السور وسر ترتيبها، وعلاقة كل سورة بأختها، بل حتى الموضوع العام لكل سورة وسر تناسب اسم السورة مع الآيات الواردة فيها وأسباب نزولها... إلخ، فهذا الفيروز آبادي (ت 85هـ)في تفسيره (بصائر ذوي التمييز) قد بسط الحديث عن مضمون السورة وأهدافها ومقاصدها قبل تفسيرها، وعلاقة السور ببعضها، وتناسب الآيات مع اسم السورة الواردة فيها، ومناسبة ارتباط الآية بأختها، وظهرت تفاسير أخرى تُعْنى بهذا الجانب، كالكشاف للزمخشري (ت 538هـ) وتفسير مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (ت 604هـ) فالزمخشري كان يلجأ إلى طريقة المناطقة (فإن قيل . قلنا) للرد على الاعتراضات والشبهات، وغلب على هذه الردود الجانب الدلالي مع الالتفات إلى الجانب النحوي، في دفع الشبهة أو اللبس، وأما فخر الدين الرازي فقد حفل ببيان وجوه الاتصال والنظم بين الآيات وسار على نهج الزمخشري في تفسيره، غير أن ما يميزه هو أن تفسيره جاء على صورة السؤال والجواب أيضًا، وفي هذا ما يكفي لتقرير حقيقة وعي المفسرين بارتباط آي القرآن الكريم بعضها ببعض، بل بحثوا في أنواع المناسبة والعلاقة القائمة بين الآيات من جهة، وبين السور من جهة أخرى، ودرسوا مظاهر التماسك الشكلي بين الآيات مثل

1) بحيري، علم لغة النص مفاهيم واتجاهات، ط1، ص: 112.
2) حساني، المرتكزات اللسانية النصية، عدد 51، ص217، 218.
3) الواعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، العدد 48، ص13.
4) عبدالكريم، الدرس النحوي النصي في كتب الإعجاز القرآن الكريم، ص17.

العطف كعطف الجمل، والعطف السببي، وتعدد المعطوف عليه، والإحالة بالضمير والإشارة، والتكرير، وموضوع الخطاب، وترتيب الخطاب، والعلاقات، والمناسبة والتناسب[1].

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير إلى أن الباعث الأساسي على هذه الدراسات اللسانية هو تفسير كلام الله عزّ وجل في بداية الأمر، وكان للعرب أفضلية السبق في دراسة هذه العلوم الكلامية؛ خدمةً لكتاب الله تبارك وتعالى، ونشأت علوم الآلة بعد ذلك، وتطورت وتشعّبت إلى ما نراه اليوم، فالمحرّك للفكر والدرس اللساني العربي هو الحاجة الماسة لبيان تفسير القرآن الكريم ووجوه البيان والفصاحة فيه، وعندما استوت هذه العلوم تم الإفادة منها وتصديرها إلى كل النصوص التي ينطقها العرب، وطبّقت هذه القواعد على الأشعار والرسائل والخطب والمقامات وكل الفنون الأدبية الأخرى.

فالمتأمل في كتب التراث العربي يجد كل المسائل والقواعد النصية التي عنيت بها اللسانيات النصية قد تناولها النحاة العرب بالدرس والشرح والتحليل، وصحيح أن النحو العربي كان نحو جملة ، فقد كان اهتمامهم منصبًا على الجملة من منطلق التقعيد، وصون اللسان العربي من اللحن والتحريف، ولكننا لا نعدم إشارات نصية وعناية لما فوق مستوى الجملة لديهم، فكثير من القواعد التحويلية التي جاءت بها نظرية النحو التوليدي من حذف وزيادة وتقديم وتأخير، وما يتصل بمسائل الرتبة التي لم تتجاوز حدود الجملة كانت حاضرة في كتبهم، فتناولها نحاتنا بالدرس والتحليل، كنحو تقديم المفعول على الفاعل من دون أن يترتب على هذا الإجراء أي تغيير، وإنما الحكمة من وراء هذا التقديم هو بيان أهمية المقدّم، وإن كان جميعهم يهمانهم ويعنيانهم، ويصفه سيبويه بالجيد الكثير في العربية نحو قولك: (ضرب زيدًا عبدُ الله)[2]كما أن القواعد التي تطبق حديثًا على النص وتتجاوز الجملة قد طبقها علماؤنا من قبل نحو قواعد الربط (الوصل)،كعطف الجمل على الجمل وإن كانت دراستهم للفصل والوصل وفق ما تدعو إليه القاعدة، فكانت مقتصرة على الجملة والجملتين، في حين أن الجرجاني لم يقصر الوصل والفصل على حد الجملة، بل على مستوى الجمل، يقول الجرجاني: "وهذا فن دقيق خاص، مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان"[3].

كما أن نحاتنا كانوا يضعون في حسبانهم المتلقي، فنراهم مثلًا لا يجيزون الحذف إلا إذا أُمن اللبس، فيستطيع القارئ أو السامع أن يعرف المحذوف، ولِمَ حُذف؟ كي لا يلتبس عليه الكلام، إذ لأجله ومن أجله قيل النص، ولذلك كثيرًا ما تردد عبارة (إذا أمن اللبس) إيمانًا منهم بأن المتلقي هو

1) خطابي، لسانيات النص، ط 2، ص169، 190.

2) سيبويه، الكتاب، ط3، 1/ 34.

3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص252.

طرف مهم في العملية النصية، فلم تكن عنايتهم مقصورة على الجانب التركيبي للجمل فحسب، بل أولوا الجانب التداولي أهمية بالغة[1].

ولذلك سبقوا الغرب والمحدثين بمئات السنين فيما يعرف بنظرية التلقي، كما أنهم أولوا عناية مهمة بما يعرف بمعيار القصدية، وهو موقف منشئ النص من كون النص يتمتع بالاتساق والانسجام اللازمين؛ حتى يتسنى للمتلقي من فهم مقصوده إذ تنبه علماؤنا لهذه المسألة، وأدركوا أن منتج النص لا بد أن يكون كلامه مفهومًا ومعلومًا لدى المتلقي، ولذلك لا بد أن ينتج كلامه وفق الشروط السليمة للكلام السليم؛ لينتج نصًا واضحًا ومفهومًا للمتلقي لا لبس فيه، لذلك كثيرًا ما نجد في كتبهم عبارات تدل على الإرادة والقصد نحو: إذا أردت كذا، وإنما قصدت...إلخ يقول سيبويه: "تقول: ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا. لا يكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك..."[2]، كما أن معيار التناص الذي يعد من أهم معايير النصية؛ التي تسهم في اتساق النصوص، قد درسه علماؤنا تحت ما يعرف بالسرقات الشعرية والتضمين والاقتباس، فكان نحاتنا يمارسون كل المعايير النصية في دراستهم، فيضعون أنفسهم تارة موضع المنتج وتارة موضع المتلقي، وإن لم يصطلحوا على تلك المعايير بما يعرف اليوم، إلا أن دراستهم جاءت مقصورة على مستوى الجملة والجملتين في الغالب، ولم يتجاوزوا إلى النص، بيد أن البلاغيين كان موقفهم مغايرًا للنحويين إذ انطلقت معالجتهم للغة من منطلق المعالجة النصية[3]، وذلك أمر طبيعي بعد اكتمال مهمة التقعيد للغة على يد النحويين، حيث يعد عبد القاهر الجرجاني "أول من ربط النحو بالدلالة فجمع بين المكونين التركيبي والدلالي معًا، وهذه الخطوة التي تأخر تشومسكي صاحب النظرية التحويلية في إدراكها حتى بظهور كتابه الثاني بعد كتابه الأول بعشر سنوات"[4] كما أن الجرجاني في نظريته قد أشار إلى الترابط والتلاحم بين الجمل واتساقها، فهو يدرك تمامًا أن علم النحو ليس نحو جملة فقط، إذ يقول: "لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض ..."[5].

وأما النقاد فقد شغلوا كثيرًا بترابط النص الشعري، وتحدثوا عن التلاحم والسبك والاتساق وحسن التخلص ورد الصدر على العجز والوحدة العضوية والتقارن، فالجاحظ (ت 255هـ) في كتابه البيان والتبيين، فقد تناول الترابط في إطار البيت الواحد، فأجود الشعر عنده "ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أُفْرِغ إفراغًا واحدًا، وسبك سبكًا واحدًا، فهو يجري على اللسان كما يجري

1) سعود، فاعلية العلاقات النحوية في تداولية النص، منشورات (شبكة الألوكة)، ص21.

2) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 2/ 313.

3) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ط1، 1/ 50.

4) البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، ص37.

5) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص101.

الذهان"[1]، وإذا كانت هذه حاله من التلاحم والاتساق، فإن أجزاء البيت تبدو لك "سهلة لينة، ورطبة متواتية، سلسة النظام، خفيفة على اللسان، حتى كأن البيت بأسره كلمة واحدة، وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد"[2]

ولئن كان هذا موقفه من الشعر الجيد، فإن موقفه من الشعر الرديء على النقيض إذ عابه لافتقاره إلى جودة السبك، وحسن الرصف والشعر إذا جاء على هذا النحو كان مستكرهًا وأجزاؤه متناقرة قلقة تتبرأ بعض ألفاظه من بعض، ولا تؤخذ إلا بالكدِّ، ولا تدرك إلا بالجهد، وشبهوه بأولاد العلات أو ببعر الكبش، فقد روي عن خلف الأحمر[3] قوله:

وَبَعْضُ قَرِيْضِ الشّعْرِ أَوْلَادُ عَلَّةٍ *** يَكِدُّ لِسَانَ النَّاطِقِ المُتَحَفِّظِ[4]

أما ابن طباطبا (ت 322هـ) فنجد فكرة الترابط تتضح أكثر، إذ تتطور النظرة إلى الترابط من مستوى البيت على نحو ما رأينا عند الجاحظ إلى مستوى القصيدة، ولذلك رأيناه يضع معاييرًا لنجاح القصيدة، قائمة على اعتبارات الترابط والتلاحم وحسن التخلص والتعلق، فالشاعر ينتقل من باب إلى باب من غير أن يحدث ذلك إخلالًا أو اختلافًا في نظمه، فإذا كانت القصيدة هذا شأنها كانت كالكلمة الواحدة.

وإذا تأملنا في كلام ابن طباطبا عن أحسن الشعر، نجد أنه ينهض على ثلاثة مقومات: الاتساق الدلالي، وحسن التخلص، والتعليق. يقول: "وأحسن الشعر ما ينتظم القول فيه انتظامًا يتسق به أوّله مع آخره على ما ينسّقه قائله، فإن قُدِّم بيت على بيت دخله الخلل، كما يدخل الرسائل والخطب إذا نُقض تأليفها، فإن الشعر إذا أُسِّس فصول الرسائل القائمة بأنفسها، وكلمات الحكمة المستقلة بذاتها، والأمثال السائرة الموسومة باختصارها لم يحسن نظمه، بل يجب أن تكون القصيدة كلها ككلمة واحدة في اشتباه أوّلها بآخرها، نسجًا وحسنًا وفصاحةً وجزالة ألفاظ ودقة معانٍ وصواب تأليف"[5]

1) الجاحظ، البيان والتبيين، بدون سنة طبع، 1/ 67.

2) السابق 1/ 67.

3) خلف الأحمر هو خلف بن حيان، ويكنى بأبي محرز مولى أبي موسى الأشعري، وكان من أمرس الناس بالشعر، وكان مشهورًا بنحل الشعر على ألسنة العرب، ابن النديم، الفهرست، ابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، ط2، ص72.

4) الجاحظ، البيان والتبيين، مرجع سابق، 66/1.

5) ابن طباطبا، عيار الشعر، ص131.

أما حسن التخلص[1]، فهو أحد مقومات الترابط لأن الشاعر يسلم به من الانقطاع بين موضوعات قصيدته، ويحدث حالة من الانسجام والاتصال بين أجزاء القصيدة، ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن "يكون خروج الشاعر من كل معنى يصنعه إلى غيره من المعاني خروجًا لطيفًا ... حتى تخرج القصيدة كأنها مفرغة إفراغًا"[2].

ويظهر التعلق في أن تكون القصيدة في جودتها وحسن سبكها واستواء نظمها تتداعى، بحيث تبدو أن "لا تناقض في معناها، ولا وَهْيَ في مبانيها، ولا تكلف في نسجها، تقتضي كلَّ كلمة ما بعدها، ويكون ما بعدها متعلقًا بها مفتقرًا لها"[3].

وقد امتدت فكرة تماسك القصيدة إلى الحاتمي (ت 388هـ) من ابن طباطبا وهو ما يؤكده إحسان عباس: "بيد أن ما يميزه في هذا الطرح أنه نظر إلى القصيدة في إطار الوحدة العضوية، التي تتبدّى فيها القصيدة على نحو تكون في تماسكها وتلاحمها كالجسد الواحد يشد بعضه بعضًا، ويربط كل عضو بالآخر ارتباطًا وظيفيّاً، حتى إذا باين عضو عضوًا أحدث في الجسد خللًا، وأعقب فيها عاهة تنزع تماسكه، وتشوه جماله"[4].

ويقول الحاتمي: "من حُكْم النسيب الذي يفتتح به الشاعر كلامه، أن يكون ممتزجًا بما بعده من مدح، أو ذم، أو غيرهما، غير منفصل منه فإن القصيدة مثلها مثل خَلْق الإنسان في اتّصال بعض أعضائه ببعض، فمتى انفصل واحد عن الآخر، أو باينه في صحّة التركيب، غادر بالجسم عاهة تتخون محاسنه، وتُعَفِّي معالم جماله ... حتى يقع الاتصال ويؤمن الانفصال، وتأتي القصيدة في تناسب صدورها وأعجازها، وانتظام نسيبها بمديحها كالرسالة البليغة، والخطبة الموجزة، لا ينفصل جزء منها عن جزء"[5].

أما المرزوقي (ت 421هـ) فقد عدَّ من خصال عمود الشعر عند العرب التحام الأجزاء واتصال الأركان؛ ولأن به يحدث الانسجام بين أجزاء القصيدة، فتكون القصيدة كالبيت الواحد، وبقدر ذلك يكون التميّز والإحسان، وفي ذلك يقول: "وعيار التحام أجزاء النظم والتئامه على تخيّر من لذيذ

1) يذكر أبو هلال العسكري أن العرب كانت: "في أكثر شعرها تبتدئ بذكر الديار والبكاء عليها والوجد بفراق ساكنيها، ثم إذا أرادت الخروج إلى معنى آخر ... قالت: فدع ذا، وسلِّ الهمَّ عنك بكذا ... وربما تركوا المعنى الأول وقالوا . وعيس أو هوجاء . وما أشبه ذلك ... فإذا أرادوا ذكر الممدوح قالوا . إلى فلان . ثم أخذوا في مديحه. العسكري، الصناعتين ط1، ص513.

2) ابن طباطبا، عيار الشعر، مرجع سابق، ص131.

3) السابق ص131.

4) عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ط4، ص257.

5) الحاتمي، حلية المحاضرة، 1/ 215.

الوزن، الطبع واللسان، فما لم يتعثّر الطبع بأبنيته وعقوده، ولم يتحبّس اللسان في فصوله ووصوله، بل استمرا فيه، واستسهلا بلا ملال ولا كلال، فذاك يوشك أن تكون القصيدة منه كالبيت، والبيت كالكلمة تسالمًا لأجزائه وتقارنًا"[1].

وإذا ما انتهينا إلى حازم القرطاجني (ت 684هـ) فإننا سنجد تطوّرًا واضحًا في نظرة النقاد إلى التماسك النصي، فبينما انحصرت جهود النقاد الأربعة السابقين في في الإطار النظري فقد غاب الجانب التطبيقي عنها يقول محمد خطابي: "أما البحث في الوسائل والعلاقات والكيفية (كيفية التماسك) فلم تظهر إلا في إنتاج حازم القرطاجني النقدي . في حدود علمنا . وربما وقفتْ وراء هذا الاهتمام إفادة حازم من أعمال الفلاسفة أمثال الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد" [2]

وقد يضاف لرأي خطابي المذهب التطبيقي الذي سلكه حازم وقام بالتطبيق على قصيدة كاملة للمتنبي التي مطلعها:

"أُغَالِبُ فِيْكِ الشَّوْقُ والشَّوْقُ أَغْلَبُ"[3]

فأفاد من أعمال الفلاسفة ومحاولات النقّاد قبله وجهود أصحاب التفاسير، فقد انتقل من فكرة ترابط البيت إلى القصيدة، وفي سبيل ذلك اختار قصيدة المتنبي المذكور مطلعها.

ومن أقوال حازم التي تؤكد تواجد التطبيق للتماسك النصي قوله: "لا يكمل لشاعر قول على وجه المختار إلا بأن تكون له قوة حافظة وقوة مائزة وقوة صانعة... ويميز الإنسان ما يلائم الموضع والنظم والأسلوب والغرض مما لا يلائم ذلك، وما يصح مما لا يصح ... وينبغي أن تكون النقلة من أحد المعنيين إلى الآخر فيما قصد فيه التفريع مُنَاسِبة، وأن يكون المعنى الثاني مما يحسن اقترانه بالأول ويفيد الكلام حُسْن موقع من النفس... وإن الكلام المتقطّع الأجزاء المنبتر التراكيب غير ملذوذ ولا مستحلى، وهو شبه الرشفات المتقطعة التي لا تروي غليلًا ... واعلم أن الأبيات بالنسبة للشعر المنظوم نظائر الحروف المقطّعة من الكلام المؤلف، والفصول المؤلف من الأبيات نظائر الكلم المؤلفة من الحروف، والقصائد المؤتلفة من الفصول نظائر العبارات المؤتلفة من الألفاظ... "[4]

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن القرطاجني قدّم تصورًا مبكرًا في تماسك النص مبنيّاً على مجموعة من العلاقات التي تبيّن تمام الفكرة في ذهنه والعمل على تطبيقها، فهو من يمكن الإشارة إليه بالبنان ببلوغ الهدف والخوض فيه في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء).

1) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، ط1، 1/ 11.
2) خطابي، لسانيات النص، ط 2، ص149، 150.
3) المتنبي، ديوان المتنبي، 2/ 229.
4) القرطاجي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ط5، ص43، 59، 61، 65، 199، 200.

الخاتمة:

من الملاحظ أن علم لغة النص قدم لنا نظامًا يخفف من تعقيدات العلوم اللغوية في نظرية متكاملة، كما أن هذا العلم ينظر إلى النص بوصفه وحدة متكاملة على أساس بناء المعنى، حيث كان يُنظر إلى النص قبل ذلك على أنه مجموعة من الجمل، كل منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وبعد العرض السابق لدراسة علم اللغة النصي توصلتُ لمجموعة من النتائج والتوصيات التي تدور حولها هذه الدراسة، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

نتائج الدراسة:

- مصطلح النص يعني الترابط الدلالي والسياقي اللذان يشكلان خيوطًا تجمع بين العناصر المختلفة والمتباعدة.
- يُعد التماسك النصي من أهم عناصر النص؛ لأنه يُعتمد عليه في تحقيق النصية من عدمه، ويهتم بالعلاقات بين أجزاء الجملة، بالإضافة إلى أنه يتوقف على فهم المتلقين وتجاربهم ومعارفهم وأهدافهم.
- إن إحداث التماسك النصي ينتج عن ظاهرتي السبك والحبك، ويتوجب على محلل النص أو الناقد الإحاطة بأبعادهما المختلفة، والغوص في أعماق النص من أجل أن يتمكن من الحكم عليه فيما إذا كان مترابط الأجزاء أم لا.
- تتحقق الوحدة النصية عند توافر عناصر لغوية وغير لغوية تسهم مجتمعة في إيجاد نوع من التماسك والانسجام والتوالي بين وحدات النص الجزئية
- لا يصطدم نحو النص مع نحو الجملة ولكنه يتضافر معه ويكمله باعتبار أن الجملة هي الوحدة الكبرى الأساسية للتحليل.
- عرف العرب ممارسة الدراسة النصية مع القرآن الكريم، فالدراسات التي جاءت في رحاب القرآن كانت دراسات نصية خالصة.

التوصيات:

- لابد من إعادة النظر في الآراء النحوية من منظور مناهج علم النص؛ لمعرفة ما هو مناسب للسياق ومضمون النص.
- ضرورة الاستفادة من علم النص في الدرس النحوي على المستويين النظري والتطبيقي.
- ضرورة تتبع آراء علماء العربية القدامى بشتى تخصصاتهم في دراسة علم النص؛ من أجل بلورة نظرية نصية عربية متكاملة.
- عقد دورات تدريبية لمعلمي اللغة العربية ليكتسبوا مهارات التدريس وفقًا لمعايير نحو النص.

- إجراء دراسات علمية تهدف إلى تدريس القواعد الإملائية وفقًا لمدخل نحو النص.

قائمة المصادر والمراجع:

- الإبراهيمي، خولة طالب، 2006م، مبادئ في اللسانيات، ط2، الجزائر – دار القصبة للنشر.
- ابن النديم، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، ط2، الرياض – دار المؤيد.
- ابن طباطبا، 2004م، عيار الشعر، تحقيق عباس عبد الساتر، بيروت – دار الكتب العلمية.
- ابن عروس، مفتاح، السنة الجامعية 2007م . 2008م، الاتساق والانسجام في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين،1418هـ . 1997م، لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت – دار إحياء التراث العربي، مادة (مسك)
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، 1414هـ، لسان العرب مادة (نصص)، ط3، بيروت – دار صادر.
- بحيري، سعيد، 1997م علم لغة النص مفاهيم واتجاهات، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لونجمان – الشركة المصرية العالمية.
- بحيري، سعيد، أشكال الربط في القرآن الكريم دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، القاهرة –زهراء الشرق.
- بحيري، سعيد، خواص تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي.
- برينكر، كلاوس، 2010م، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمه ومهّد له وعلّق عليه سعيد بحيري، ط2، القاهرة – مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- البهنساوي، حسام، 1994م، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، القاهرة – مكتبة الثقافة الدينية.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، بدون سنة طبع، بيروت – دار الجيل، بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط5، القاهرة – دار الخناجي.
- جمعان، عبدالكريم،2009، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، ط1، الرياض – منشورات النادي الأدبي.
- الحاتمي، أبو المظفر، 1979م، حلية المحاضرة، تحقيق جعفر الكتاني، بيروت – دار الرشيد، وزارة الإعلام العراقية.

- حساني، أحمد، 2016م – 1437هـ، المرتكزات اللسانية النصية، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، عدد 51.
- خطابي، محمد، 2006م، لسانيات النص، ط2، بيروت – المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- خطابي، محمد، 2006م، لسانيات النص، ط2، بيروت – المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- دي بوجراند، وآخرون، 1998م، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط1، القاهرة – عالم الكتب.
- الزبيدي، السيد مرتضى بن محمد الحسيني،2011م، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به ووضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، بيروت – دار الكتب العلمية.
- زتسيسلاف، وآخرون، 2003م، مدخل إلى علم لغة النص، مشكلات بناء النص، ط1، القاهرة – مؤسسة المختار.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، 1419هـ – 1998م، أساس البلاغة، مادة (مسك)، ط1، بيروت – دار الكتب العلمية.
- الزناد، الأزهر، نسيج النص، بيروت – الدار البيضاء.
- ساندرس، فيلي، 2003م، نحو نظرية أسلوبية لسانية، دمشق – دار الفكر.
- سعود، إيهاب، فاعلية العلاقات النحوية في تداولية النص، منشورات (شبكة الألوكة).
- سلمان، عزمي محمد عيال، رجب 1433هـ، علم لغة النص، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد8.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن عثمان بن قنبر أبو البشر الملقب بسيبويه، 1408هـ، 1988م، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة – مكتبة الخناجي.
- الشاوش، ، محمد، 2001م، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ط1، تونس، مكتبة النقد الأدبي، جامعة منوبة، كلية الآداب، بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع.
- صبرة، محمد عويس جمعة، 2018م، أثر النعت في تماسك النص القرآني سورة ق نموذجًا، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 7، عدد 14.
- الصكر، حاتم، 2007م، ترويض النص، الهيئة المصرية للكتاب.
- صلاح، فضل، 1992م، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، عالم المعرفة.
- عباس، إحسان، 1982م، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ط4، بيروت – دار الثقافة.
- العبد، محمد، 2007م، اللغة والإبداع الأدبي، ط2، القاهرة – دار المعرفة الأكاديمية الحديثة، الكتاب الجامعي.

- عبدالكريم، أشرف عبد البديع، 2008م، الدرس النحوي النصي في كتب الإعجاز القرآن الكريم، القاهرة – مكتبة الآداب.
- عزام، محمد، 2001م، النص الغائب (تجليات التناص في الشعر العربي) دمشق – منشورات اتحاد الكتّاب العرب.
- العسكري، أبو هلال، 1981م، الصناعتين، تحقيق مفيد قميحة، ط1، بيروت – دار الكتب العلمية.
- عفيفي، أحمد،2001م، نحو النص – اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، القاهرة – مكتبة زهراء الشرق.
- عمر، أحمد مختار، 1998م، علم الدلالة، القاهرة – عالم الكتب.
- عياشي، منذر، 1992م، النص وممارسته وتجلياته، العدد 96، 97، بحث منشور في مجلة الفكر العربي المعاصر.
- الفقي، صبحي إبراهيم، 1431هـ، 2000م، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم، 2014م، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط5، بيروت – دار الغرب الإسلامي.
- كوين، جون، 2000م، النظرية الشعرية، القاهرة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، شرحه وكتب هوامشه مصطفى سبيتي، بيروت – دار الكتب العلمية.
- المرزوقي، أحمد محمد، 2002م، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تحقيق غريد الشيخ، ط1، بيروت – دار الكتب العلمية.
- مصلوح، سعد، 1991م، نحو أجرومية للنص الشعري، بحث منشور في مجلة فصول، مجلد 10، عدد 2.
- مفتاح، إبراهيم، 2015م، التماسك النصي للاستخدام اللغوي في شعر الخنساء، ط1، الأردن – عالم الكتب الحديث.
- نوفل، يسري، 2014م، المعايير النصية في السور القرآنية دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار النابغة للنشر والتوزيع.
- الواعر، مازن، 1992م، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر من اتحاد كتاب العرب بدمشق، سوريا، العدد 48.